

Distr.: General
13 May 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٩

البند ١٦ من جدول الأعمال

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على
الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة،
بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري
المحتل

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

البند ٦٢ من القائمة الأولية*

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية
المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان
السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال
المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس
الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

مذكرة من الأمين العام

موجز

في القرار ٢٠/٢٠١٨ المعنون "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على
الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان
العرب في الجولان السوري المحتل"، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام أن يقدم إلى
الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، عن طريق المجلس، تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. وفي القرار
٢٥٥/٧٣ المعنون "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس
الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية"، طلبت أيضاً الجمعية إلى
الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً في دورتها الرابعة والسبعين. ويُقدّم هذا التقرير، الذي أعدته اللجنة
الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، عملاً بقراري الجمعية والمجلس المذكورين.



ويغطي التقرير الممارسات والسياسات الإسرائيلية المتواصلة، لا سيما تلك التي قد تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتؤثر على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين يعيشون في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

وتود اللجنة أن تعرب عن تقديرها للمساهمات المقدمة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، وصندوق النقد الدولي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومنظمة الصحة العالمية.

أولاً - مقدمة

١ - أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠/٢٠١٨ عن شواغله إزاء الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولل سكان العرب في الجولان السوري المحتل. وطالبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٥/٧٣، إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بالكف عن استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل أو إتلافها أو التسبب في ضياعها أو استنفادها، وعن تعريضها للخطر. وتقدم هذه المذكرة معلومات عن التطورات ذات الصلة بما ورد ذكره أعلاه.

ثانياً - الأرض الفلسطينية المحتلة

الممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة

التشريعات الإسرائيلية التي تؤثر في الأرض الفلسطينية المحتلة

٢ - خلال العامين الماضيين، اقترح أعضاء الكنيست، الهيئة التشريعية الرئيسية في إسرائيل، عدة مبادرات تشريعية تهدف إلى تعزيز إضفاء الطابع القانوني بأثر رجعي على المستوطنات. وقد اقترن ذلك بتوسع في الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني (انظر A/73/410، الفقرة ٥٨)^(١)، بعد عقود من الممارسات الميدانية التي رسخت الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية على الأراضي في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية^(٢).

٣ - ولا يزال قانون التنظيم، الذي اعتمد في شباط/فبراير ٢٠١٧، غير منفذ بانتظار حكم محكمة العدل العليا بشأن شرعيته (انظر المرجع نفسه، الفقرة ١٢). وإذا ما نُقِد هذا القانون، فمن شأنه أن يتيح استمرار استخدام الأراضي الفلسطينية الخاصة في الضفة الغربية لما يراوح بين ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ وحدة سكنية، وفقاً لبعض التقديرات (انظر A/73/87-E/2018/69، الفقرة ٣٥، و A/72/90-E/2017/71، الفقرة ٢٣).

٤ - واعتمد تعديل للقانون الأساسي: القدس عاصمة إسرائيل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وتضمن اشتراط أغلبية عظمى من ٨٠ صوتاً في الكنيست للموافقة على منح امتيازات الأراضي في القدس لصالح "كيان أجنبي"، مع خفض العتبة المطلوبة لإدخال تغييرات على حدود بلدية المدينة (انظر A/73/410، الفقرة ٩)^(٣).

(١) انظر أيضاً Peace Now، "Construction starts in settlements by year"، Construction database <http://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/construction>؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي، ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٩، متاحة على https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/، Press_Ar_28-3-2019-land-ar.pdf.

(٢) انظر التقارير السابقة و TD/B/65(2)/3، الفقرات ٢٢ إلى ٢٥.

(٣) انظر أيضاً Knesset، "Knesset passes law requiring 8-MK majority for giving up Israeli sovereignty over any part of Jerusalem"، 2 January 2018.

٥ - واعتمد تعديل لقانون مجلس التعليم العالي في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٨، يطبق بموجبه اختصاص مجلس التعليم العالي الإسرائيلي على المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، ويعترف بأثر رجعي بمؤسسات التعليم العالي في المستوطنات التي كانت تعترف السلطات العسكرية بها في السابق (انظر المرجع نفسه، الفقرة ١٠).

٦ - واعتمد تعديل لقانون المحاكم الإدارية في تموز/يوليو ٢٠١٨، نص على أن الالتماسات المتعلقة بالضفة الغربية في أربعة مجالات، هي التخطيط والبناء، وقانون حرية الإعلام، والدخول إلى الضفة الغربية والخروج منها، وأوامر التقييد والإشراف العسكرية، ستحال إلى محكمة الشؤون الإدارية في القدس بدلا من محكمة العدل العليا. وسيؤدي القانون إلى زيادة تقييد إمكانية لجوء الفلسطينيين إلى القضاء، وسيشكل أيضا، من خلال توسيع نطاق اختصاص محكمة إدارية إسرائيلية ليشمل الضفة الغربية، خطوة إضافية في اتجاه طمسٍ للتمييز بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة (المرجع نفسه) (٤).

٧ - ولا يزال الفلسطينيون في الأرض المحتلة يخضعون لمجموعة معقدة من النظم القانونية الإسرائيلية والفلسطينية. ففي الضفة الغربية، يُطبَّق القانون المحلي الإسرائيلي خارج الحدود الإقليمية على المستوطنين الإسرائيليين، بينما يخضع الفلسطينيون للقانون العسكري الإسرائيلي بالإضافة إلى النظام القانوني الفلسطيني. ونتيجة لذلك، تطبَّق معاييرٌ أدنى لحقوق الإنسان على المشتبه فيهم والمدعى عليهم من الفلسطينيين مقارنة بنظرائهم الإسرائيليين. ويمثل تطبيق نظامين قانونيين مختلفين في نفس الإقليم على أساس الجنسية أو الأصل لا غير تمييزا في جوهره، وينتهك مبدأ المساواة أمام القانون، الذي يمثل ركنا أساسيا من أركان الحق في محاكمة عادلة. ويثير أيضا تطبيق القانون المحلي الإسرائيلي على المستوطنين وتطبيق القانون العسكري الإسرائيلي على الفلسطينيين في الضفة الغربية شواغل تتعلق بالتزام السلطة القائمة بالاحتلال باحترام القوانين السارية في الأرض التي تحتلها، ما لم تمنعها من فعل ذلك اعتبارات قهرية (انظر A/73/87-E/2018/69، الفقرة ٣؛ و A/72/90-E/2017/71، الفقرة ٤؛ و A/71/86-E/2016/13، الفقرة ٧).

الوصول إلى الخدمات واللجوء إلى القضاء

٨ - نتيجة للقيود الإسرائيلية وغيرها من التدابير الإدارية والأمنية، يخضع الفلسطينيون الذين يعيشون في مناطق مختلفة من الأرض الفلسطينية المحتلة لمستويات متفاوتة من إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية ومستويات مختلفة من حرية التنقل. ومنذ ضم إسرائيل للقدس الشرقية في عام ١٩٦٧، يُمنح الفلسطينيون الذين يعيشون هناك "إقامة دائمة" نحوهم، في جملة أمور، إمكانية الحصول على المزايا الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية الإسرائيلية، ولكنها قابلة للإلغاء ومرهونة باستمرار إقامتهم في القدس أو عملهم فيها.

٩ - واعتمد الكنيست على مر السنين عدة قوانين تُعفي إسرائيل من المسؤولية المدنية عن أي عمل غير مشروع يرتكبه الجيش الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين في غزة، التي يعتبرها الكنيست "إقليما معاديا"

(٤) انظر أيضا، "Association of Civil Rights in Israel, "2018: A bad year for democracy – human rights in Israel",

.2018 situation report

(انظر A/73/420، الفقرة ٦٣)، مما يعرقل أعمال حق الضحايا من غزة في المساواة في الحصول على تعويضات (انظر A/HRC/40/74، الفقرة ١١٢).

١٠ - وتفيد لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالاحتجاجات في الأرض الفلسطينية المحتلة^(٥) بأنها ليست على علم بوجود أي آلية بديلة تستخدمها إسرائيل لتعويض الضحايا من غزة عن الأضرار التي تسبب فيها قوات الأمن بشكل غير قانوني (المرجع نفسه).

السياسات التمييزية المتعلقة بالتنظيم والتخطيط العمرانيين

١١ - مثلما سبق ذكره، تتسم السياسات الإسرائيلية للتنظيم والتخطيط العمرانيين في المنطقة جيم والقدس الشرقية بأنها تمييزية وتُعد غير متوافقة مع المتطلبات التي يقتضيها القانون الدولي (انظر A/73/410، الفقرة ٣٢).

١٢ - وتصرح الإدارة المدنية الإسرائيلية للفلسطينيين بالبناء ضمن المخططات التنظيمية المعتمدة التي لا تغطي إلا ٠,٤ في المائة من المنطقة جيم (انظر A/73/87-E/2018/64، الفقرة ٤). ولكي يحصل الفلسطينيون على ترخيص بناء خارج تلك المخططات، يجب أن توافق السلطات الإسرائيلية على مخطط تنظيمي محلي للمنطقة، ويجب بعدئذ أن يقدم طلب للحصول على تصريح من خلال عملية مطوّلة ومكلفة تنتهي في كثير من الأحيان بالرفض. وهذا يجعل من حصول الفلسطينيين على تراخيص البناء أمراً شبه مستحيل، ما يدفعهم إلى خيار البناء دون تراخيص وتعريض أنفسهم لخطر عمليات الهدم والتشريد. ولتعزيز قدرة الفلسطينيين على الحصول على تراخيص البناء، قامت الجهات الفلسطينية والدولية صاحبة المصلحة منذ عام ٢٠١١ بتقديم ١٠٢ مخطط تنظيمي محلي إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية لصالح المجتمعات المحلية في المنطقة جيم بكاملها. ولم يوافق إلا على خمسة مخططات (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٣١).

العنف واستخدام القوة

١٣ - تُلزم إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، باتخاذ جميع التدابير التي في وسعها، إلى أقصى حد ممكن، من أجل عودة النظام العام والحياة في الأرض الفلسطينية المحتلة وحماية السكان الفلسطينيين من جميع أعمال العنف، في جميع الظروف (انظر المرجع نفسه، الفقرة ١٧)^(٦). ولا تزال ممارسات قوات الأمن والقوات العسكرية الإسرائيلية تثير القلق. ومما أثار القلق بوجه خاص الرد العسكري الإسرائيلي على الاحتجاجات الأسبوعية لمسيرة العودة الكبرى على طول السياج الحدودي لغزة.

١٤ - وقد خلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالاحتجاجات في الأرض الفلسطينية المحتلة في تقريرها إلى وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن بعض الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الأمن الإسرائيلية تشكل جرائم دولية خطيرة، بما في ذلك ما يمتثل أن يكون جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية (انظر A/HRC/40/74، الفقرات ٩٤ و ٩٧ و ١٠١ و ١٠٢ و ١١٤ و ١١٥)، لا سيما من خلال استخدام القوة بطريقة غير قانونية ومفرطة وغير متناسبة (انظر المرجع نفسه، الفقرتان ٩٩ و ١٠١)

(٥) أُنشئت بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان د-٢٨/١ "للتحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، [...] وبخاصة في قطاع غزة المحتل، وذلك في سياق الاعتداءات العسكرية على الاحتجاجات المدنية الواسعة النطاق التي بدأت في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨".

(٦) انظر أيضاً قواعد لاهاي، المادتان ٤٣ و ٤٦؛ واتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المادة ٢٧.

واستهداف القناصة الإسرائيليين المتعمد للمتظاهرين المدنيين في غزة، بمن فيهم الأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة، بالإضافة إلى العاملين في المجال الصحي والصحفيين (انظر المرجع نفسه، الفقرات ٦٨ و ٧١ و ٧٤ و ٧٦ و ٩٤).

١٥ - وفي الفترة بين ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩، قُتل ٢٩٩ فلسطينياً، من بينهم ٦٠ طفلاً و ٤ نساء، وجرح ٦٩٦ ٣٢ آخرين، منهم ٦٧١٣ طفلاً و ١٨١٢ امرأة، على أيدي قوات الجيش والأمن الإسرائيلية أو المستوطنين الإسرائيليين. ووقع ما لا يقل عن ١٩٩ من الوفيات و ٢٠٠ ٣٠ من الإصابات خلال مسيرة العودة الكبرى في غزة إلى غاية ٣١ آذار/مارس. وقد نجم ربع الإصابات عن استخدام ذخيرة حية^(٧).

١٦ - وكان عام ٢٠١٨ هو العام الأكثر دموية بالنسبة للفلسطينيين منذ نزاع عام ٢٠١٤ في غزة، إذ سجل أكبر عدد من الإصابات منذ عام ٢٠٠٥. وشكلت الزيادة الهائلة في الإصابات في صفوف الفلسطينيين أحد العوامل الرئيسية وراء تدهور الحالة الإنسانية في عام ٢٠١٨. كما سُجلت في نفس العام ١٤ حالة وفاة و ١٣٧ إصابة في صفوف الإسرائيليين^(٨).

١٧ - وعلى الرغم من النسبة المنخفضة نسبياً للإصابات بين الإناث مقارنة بالذكور أثناء الأحداث المتعلقة بمسيرة العودة الكبرى، فإن التداعيات المترتبة على الإصابة يمكن أن يكون لها آثار جانبية سلبية محددة على النساء، خاصة عندما يكون الشخص المصاب أمماً^(٩).

١٨ - وخلال عام ٢٠١٨، سُجّل في غزة وقوع ٣٦٣ حادثاً من الحوادث المتحقق منها لاعتداءات من جانب قوات الأمن الإسرائيلية على الفلسطينيين العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق الصحية الفلسطينية. ونتيجة لذلك، قُتل ثلاثة من العاملين في مجال الرعاية الصحية وأصيب ٥٦٥ آخرين بجروح، ولحقت أضرار بـ ٨٥ سيارة إسعاف و ٥ وسائل نقل طبية من أنواع أخرى بالإضافة إلى ثلاثة مرافق للرعاية الصحية. وفي الضفة الغربية، قامت منظمة الصحة العالمية بالتحقق من ٦٠ حادثة اعتداء على العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق الصحية، أصيب فيها ١٦ من موظفي الرعاية الصحية، وتعرضت ١٧ سيارة إسعاف للهجوم ولحقت أضرار بـ ١٢ عيادة ومستشفى واحد. وانطوت ٣٥ حادثة على منع أو تأخير وصول سيارات الإسعاف. وبالإضافة إلى ذلك، يشير عدد من الحوادث التي رصدتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى إهمال الجنود في توفير أو تيسير تقديم المعونة الطبية للفلسطينيين الذين أصيبوا بجروح خطيرة أو مميّة في أعقاب هجمات مزعومة^(١٠).

(٧) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Casualties database (www.ochaopt.org/data/casualties) (اطلع عليه في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩)؛ و "المنسق الإنساني للأرض الفلسطينية المحتلة، السيد جيمي ماكغولدريك، يدعو إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح والإصابات في قطاع غزة"، ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩؛ ونشرة الشؤون الإنسانية: الأرض الفلسطينية المحتلة، آذار/مارس ٢٠١٩.

(٨) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Humanitarian Bulletin: Occupied the Palestinian Territory, December 2018؛ وانظر أيضا the Casualties database

(٩) مساهمة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) و United Nations Population Fund (UNFPA), "Impact of the 'Great March of Return' on gender-based violence", 8 June 2018.

(١٠) مساهمة منظمة الصحة العالمية.

١٩ - وبعد مرور أكثر من أربع سنوات على أحدث تصعيد للأعمال القتالية في غزة، لا تزال هناك شواغل جدية إزاء عدم المساءلة عن الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع. وتظل هذه الشواغل قائمة أيضاً في سياق سيطرة إسرائيل على الفلسطينيين في الضفة الغربية وعملياتها لضبط الأمن فيها. ففي السنوات السبع الماضية، التي أفيد بأن ١١٤ تحقيقاً جنائياً قد فُتح خلالها في كافة أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وأن ما يقارب ٧٠٠ مدني فلسطيني قد قُتلوا على يد قوات الأمن الإسرائيلية، لم تصدر سوى أربع لوائح اتهام في حق جنود قتل فلسطينيين عزّل: ثلاثة تتعلق بعمليات قتل في الضفة الغربية وواحدة تعلق بعملية قتل في غزة (انظر A/HRC/40/43، الفقرات ١٤-١٨).

عنف المستوطنين

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت معاناة الفلسطينيين من أعمال العنف والمضايقات التي يمارسها المستوطنون. وازداد عنف المستوطنين الذي أسفر عن خسائر بشرية أو أضرار في الممتلكات خلال عام ٢٠١٨: سُجِّل أكثر من ٢٨٠ حادثة قُتل فيها مستوطنون إسرائيليون فلسطينيين أو أصابوهم بجروح أو دمروا ممتلكات فلسطينية، مما يمثل زيادة بنسبة ٧٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧. ونتيجة لذلك، قتلت امرأة فلسطينية واحدة وأصيب ١١٥ فلسطينياً بجروح. وقتل المستوطنون الإسرائيليون فلسطينيين آخرين يشتهب في ارتكابهما هجمات. وتشمل الممتلكات الفلسطينية التي خربها المستوطنون حوالي ٨٠٠٠ شجرة ونحو ٦٢٠ سيارة. وقُتل سبعة إسرائيليون على أيدي فلسطينيين في هذه الحوادث في عام ٢٠١٨، مقارنة بأربعة قتلوا في عام ٢٠١٧. وسُجِّل على الأقل ١٨١ حادثة قُتل فيها فلسطينيون مستوطنين ومدنيين إسرائيليون آخرين أو أصابوهم بجروح في الضفة الغربية أو ألحقوا أضراراً بممتلكات إسرائيلية، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٢٨ في المائة مقارنة بالعام السابق^(١١).

٢١ - وشملت هجمات المستوطنين إلقاء الحجارة والتخريب والاعتداءات الجسدية، ووقعت عموماً في المجتمعات المحلية الفلسطينية الموجودة بالقرب من المستوطنات (انظر A/73/499، الفقرة ١٨). ويعيش ما مجموعه ٣٥٠.٠٠٠ فلسطيني في ٦٧ مجتمعا محلياً من هذا القبيل^(١٢).

٢٢ - ولئن كانت السلطات تبذل جهوداً لمنع العنف المرتبط بالمستوطنين والتحقيق فيه، يتعين اتخاذ المزيد من التدابير من أجل منع حالات العنف الذي يرتكبه المستوطنون والتحقيق فيها ومقاضاة الجناة.

٢٣ - وقررت حكومة إسرائيل عدم تجديد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل بعد ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وبالاقتران مع تكثيف المضايقات والقيود التي تطال السكان والجهات الفاعلة المتبقية في

(١١) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "٢٠١٨: مزيد من الضحايا وانعدام الأمن الغذائي، وتقويل أقل للمساعدات الإنسانية"، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

(١٢) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Occupied Palestinian Territory: 2019 Humanitarian needs overview", December 2018. وجميع البيانات الواردة في الاستعراض العام هي حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

الوجود الذي يوفر الحماية في المنطقة، يؤدي عدم تجديد الوجود الدولي المؤقت في الخليل إلى زيادة المخاطر المتعلقة بالحماية التي يواجهها السكان، ولا سيما تلاميذ المدارس^(١٣).

٢٤ - ويؤثر عنف المستوطنين الإسرائيليين والاحتلال المستمر أيضا على حياة النساء الفلسطينيات. ويؤثر عنف المستوطنين، الذي يحدث في الشوارع والمجتمعات المحلية، على سلامة النساء في مجتمعاتهن المحلية، مما يؤدي إلى فرض قيود على حقوقهن اليومية، ويعزز الصورة النمطية بأن النساء في حاجة دائمة للحماية والمراقبة^(١٤).

الاحتجاز وإساءة المعاملة

٢٥ - في نهاية شباط/فبراير ٢٠١٩، كان ٢٤٨ ٥ موقفا وسجينا أمنيا فلسطينيا محتجزين في السجون الإسرائيلية، من بينهم ٢٠٥ أطفال و ٤٨ امرأة^(١٥) و ٧ أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني^(١٦).

٢٦ - وأشارت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة إلى أن طائفة واسعة من الشواغل الخطيرة أثرت معها، منها استمرار استخدام الاحتجاز الإداري واعتقال الأطفال واحتجازهم وعدم إمكانية الحصول على رعاية طبية مناسبة. ووجه المسؤولون الفلسطينيون ومنظمات المجتمع المدني الفلسطينية الانتباه إلى احتجاز آلاف الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وأعربت هذه الجهات عن قلقها إزاء عدد المحتجزين الفلسطينيين في ٢٢ من السجون والمعسكرات ومراكز الاحتجاز داخل إسرائيل، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني (انظر المرجع نفسه، الفقرتان ٦٤ و ٦٥).

٢٧ - وقد أعرب أيضا عن شواغل بخصوص استمرار إسرائيل في ممارسة سياسة الاحتجاز الإداري التعسفي ولأغراض مخصصة، التي يحتجز بموجبها الموقوفون دون محاكمة ودون توجيه تهم إليهم، بناء على أوامر احتجاز إداري لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد إلى ما لا نهاية، استنادا في كثير من الأحيان إلى معلومات سرية لا يجري إطلاع المحتجز عليها ولا تتاح له فرصة الطعن فيها (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٦٥). وفي نهاية شباط/فبراير ٢٠١٩، كان ما يقرب من ٤٩٥ فلسطينيا، منهم طفلان، رهن الاحتجاز الإداري^(١٧).

(١٣) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Humanitarian Bulletin: Occupied Palestinian Territory, February 2019.

(١٤) مساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(١٥) البيانات مستمدة من منظمة بتسليم، معطيات حول الفلسطينيين المحتجزين لدى قوات الأمن الإسرائيلية، متاحة على https://www.btselem.org/arabic/statistics/detainees_and_prisoners ومعطيات عن الفلسطينيين القاصرين المحتجزين لدى قوات الأمن الإسرائيلية، متاحة على https://www.btselem.org/arabic/statistics/minors_in_custody (اطلع عليهما في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩). وانظر أيضا البيانات المستمدة من مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، المتاحة على <http://www.addameer.org/ar/statistics> (اطلع عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩).

(١٦) بيانات واردة من مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، المتاحة على <http://www.addameer.org/ar/statistics> (اطلع عليه في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩).

(١٧) بيانات مستمدة من منظمة بتسليم، معطيات حول الفلسطينيين المحتجزين لدى قوات الأمن الإسرائيلية (اطلع عليها في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩).

٢٨ - وما يثير القلق أيضا التقارير المتواصلة التي توثق حالات سوء معاملة المحتجزين الفلسطينيين وتعذيبهم، بمن فيهم الأطفال^(١٨). وأبلغت اللجنة الخاصة بأن ٧٥ في المائة من الأطفال المعتقلين أفادوا بأنهم تعرضوا لسوء المعاملة الجسدية أو النفسية (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٧٠).

٢٩ - وتفيد التقارير بأنه جرى، منذ عام ٢٠٠٠، اعتقال ٨ ٠٠٠ طفل فلسطيني على الأقل وملاحقتهم قضائيا في نظام القضاء العسكري الإسرائيلي^(١٩). وتجري اعتقالات الأطفال في الكثير من الأحيان خلال مدهامات ليلية، حيث تقتحم قوات الأمن المنازل وتوقظ الأسر لإلقاء القبض على الأطفال. وقد أدانت مجموعات حقوق الإنسان هذه الممارسة، بالنظر إلى الخوف والهلع الذي تسببه لكل من الأطفال والأسر. ولا تُبَلِّغ الأسر في كثير من الحالات عن أسباب اعتقال أطفالها. ويفيد الأطفال بأنهم يتعرضون للعنف والإذلال أثناء نقلهم إلى مرافق الاحتجاز. وتفيد التقارير بأن الأطفال يخضعون، في كثير من الحالات، للاستجواب دون حضور والديهم أو أولياء أمورهم، وهناك مخاوف جدية من إمكانية حدوث اعترافات منتزعة تحت الإكراه. وقد أحاطت اللجنة الخاصة علما ببالغ القلق بالتقارير التي تتحدث عن ممارسة الاتفاقات التفاوضية لتخفيف العقوبة، التي يقر بموجبها الأطفال المحتجزون بأنهم مذنبون مقابل تخفيف الحكم عنهم. وثمة مخاوف من أن هذه الممارسة تدفع بالأطفال إلى الإقرار بأنهم مذنبون في حالات قد يكونون فيها أبرياء، وخاصة عندما يُستجوبون في ظل غياب والديهم أو أولياء أمورهم (انظر المرجع نفسه، الفقرات ٦٤ و ٦٥ و ٧٠).

٣٠ - في عام ٢٠١٨، وثقت مؤسسة الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين ١٢٠ حالة احتجاز للأطفال من الضفة الغربية، شملت معظمها حالات الإساءة اللفظية والتهديدات والإذلال أو التخويف وما يصل إلى ٣٠ يوما من العزل، بالإضافة إلى الإيذاء البدني^(٢٠).

٣١ - وتفيد التقارير أن الأمهات الفلسطينيات المحتجزات في مركز تحقيق المسكوبية يتعرضن للتهديد بإيذاء أطفالهن من أجل الحصول على اعترافات. وتعاني المحتجزات أيضا من التحرش الجنسي، من خلال التلميحات والإيماءات الجنسية، أو التحقيق من مسافة قريبة^(٢١).

تشريد السكان

٣٢ - هناك قلق مستمر من أن مجموعة الممارسات التي تشمل عمليات الاستيلاء على الأراضي بموافقة من الدولة، وإضفاء الطابع القانوني بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية، وهدم منازل الفلسطينيين والمباني ذات الصلة بموارد رزقهم، ورفض منح الفلسطينيين تراخيص البناء، والقيود المفروضة على التنقل وفرص كسب العيش، وعنف المستوطنين، وانعدام المساءلة عن هذا العنف، تسهم في إيجاد بيئة قسرية في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، مما يدفع الفلسطينيين إلى الخروج من أجزاء معينة من المنطقة جيم والقدس الشرقية. ويمكن أن يكون التشريد القسري والنقل إلى مناطق سكنية بديلة، نتيجة لهذه

(١٨) مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، "كنت هناك، دراسة حول التعذيب في مركز تحقيق المسكوبية"، متاح على http://www.ad-dameer.org/sites/default/files/publications/ltthyb_fy_lmskwby.pdf.

(١٩) نظر www.dci-palestine.org/issues_military_detention.

(٢٠) Defense for Children — Palestine, "Year-in-review: 2018 rained deadly force on Palestinian children", 31 December 2018.

(٢١) مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، "كنت هناك".

السياسات، بمثابة نقل إجباري إذا نُقِدَ دون موافقة حرة وعلم مسبق من الأفراد الذين ينتقلون، مما يمثل انتهاكا لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويشكل النقل القسري انتهاكا خطيرا لاتفاقية جنيف الرابعة ويصل إلى حد جريمة الحرب (انظر A/73/410، الفقرات ٢ و ٥٧ و ٥٨ و ٦٤؛ و A/73/87-E/2018/69، الفقرة ٢١).

٣٣ - والفلسطينيون الذين يعيشون في القدس الشرقية، والمنطقة جيم والمنطقة H2 بالخليل، هم الأكثر تضررا من البيئة القسرية وهم يواجهون خطر التشريد والنقل القسري (انظر A/73/410، الفقرة ٦٦)^(٢٢). ويعيش أكثر من ١٠.٠٠٠ شخص، ٦٢ في المئة منهم لاجئون، في ٦٣ مجتمعا محليا في المنطقة جيم بالضفة الغربية تحت خطر عال للنقل القسري. وتعرض أيضا عشرات مجتمعات البدو الفلسطينية، وأغلبهم من اللاجئين، لخطر النقل القسري في وسط الضفة الغربية؛ ويقع ١٨ مجتمعا من هذه المجتمعات المحلية في أو بالقرب من المنطقة التي حددتها إسرائيل لخطة الاستيطان E1 التي تهدف إلى ربط كتلة مستوطنة معاليه أدوميم بالقدس الشرقية^(٢٣).

٣٤ - ومنذ عام ٢٠٠٩، شرد حوالي ٩ ٢٦٠ فلسطينيا، من بينهم ١ ٩٧٢ امرأة و ٤ ٨٥٣ طفلا بسبب عمليات الهدم، بما في ذلك ٥٩٣ شخصا شردوا في الفترة بين ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩^(٢٤).

٣٥ - وتلجأ إسرائيل أيضا إلى تدابير إدارية وقانونية لإلغاء مركز الإقامة للفلسطينيين في القدس الشرقية. وقد ألغى مركز الإقامة في الحالات التي اعتبرت فيها السلطات الإسرائيلية أن فلسطينيين "قد نقلوا مركز حياتهم"، لمدة سبع سنوات أو أكثر، من الضفة الغربية إلى خارجها^(٢٥).

٣٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أقر الكنيست القراءة الأولية لمشروع قانون يسمح للجيش الإسرائيلي بطرد أفراد أسر الإرهابيين من منازلهم عن طريق إخراجهم من بلداتهم أو مدنها أو ترسيم منطقة لا يسمح لهم بالدخول إليها^(٢٦).

٣٧ - ويزيد الخوف من العيش تحت تهديد دائم بالتشريد من انعدام الشعور بالأمن بين النساء والفتيات. وبأبي ذلك كإضافة للزيادة في مسؤوليات رعاية الأطفال، الذين يتعرضون في كثير من الأحيان لصدمة نفسية بسبب عمليات هدم منازلهم وفقدانها. وتواجه المرأة الفلسطينية، في حالة تشريدتها، المزيد من القيود التي تحد من سبل وصولها إلى الأماكن العامة وفرص كسب العيش في ظل تزايد انعدام الأمن الغذائي والهشاشة. وهناك أيضا إمكانية زيادة العنف المنزلي واللجوء إلى الزواج المبكر باعتباره آلية تكيف سلبية. وعلاوة على ذلك، تفقد الفتيات المشردات الوقت في المدرسة، مما يؤثر بشكل كبير على صحتهم

(٢٢) انظر أيضا United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "2019 Humanitarian needs overview".

(٢٣) المرجع نفسه.

(٢٤) انظر United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Demolition and displacement in the West Bank database، متاح على www.ochaopt.org/data/demolition (اطلع عليه في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩)؛

(٢٥) انظر Al-Haq, "Engineering community: family unification, entry restrictions and other Israeli policies of fragmenting Palestinians, February 2019.

(٢٦) Knesset, "Bill to deport families of terrorists approved in preliminary reading", 19 December 2018.

النفسية، ويؤدي ذلك إلى مشاكل عاطفية وسلوكية يكون لها تأثير سلبي على تحصيلهن العلمي وعلى استبقائهن في المدارس^(٢٧).

٣٨ - وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بقي ١٤ ٦٠٠ فلسطيني مشردين داخلها في غزة نتيجة للنزاع الذي حصل في عام ٢٠١٤، بسبب نقص التمويل الموجه لإعادة الإعمار. ويعيش حاليا حوالي ١٩ ٧٠٠ فلسطيني في وحدات سكنية غير قابلة للإصلاح، ويحتاج ٢٤ ٠٠٠ آخرين للمأوى بصورة عاجلة^(٢٨).

تدمير ومصادرة الممتلكات والبنى التحتية

٣٩ - بشكل عام، شهد عام ٢٠١٨ زيادة بنسبة ١٠ في المائة في عمليات هدم المباني المملوكة للفلسطينيين في الضفة الغربية أو الاستيلاء عليها مقارنة بعام ٢٠١٧^(٢٩).

٤٠ - وفي الفترة بين ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩، هُدم ٥٠٠ من المباني المملوكة للفلسطينيين، بما في ذلك ١٣٢ من المنازل المأهولة و ٦٥ من المباني الممولة من المانحين، مما أضر بأكثر من ٣٢ ٠٠٠ شخص. ووصل مجموع عدد المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية منذ عام ٢٠٠٩ إلى ٥ ٩٤٢ مبنى، بما في ذلك ١ ٧٠٤ منازل مأهولة و ٩٨١ من المباني الممولة من المانحين^(٣٠).

٤١ - وواصلت إسرائيل عمليات الهدم العقابية لمنازل أسر فلسطينيين مشتبه في قتلهم لإسرائيليين، وهو إجراء قد يصل إلى حد العقاب الجماعي. وفي الفترة بين ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩، نفذت السلطات الإسرائيلية سبع عمليات هدم من هذا القبيل^(٣١).

٤٢ - وقد صدرت حاليا أوامر هدم لأكثر من ١٣ ٠٠٠ من المباني المملوكة لفلسطينيين في المنطقة جيم من الضفة الغربية^(٣٢). ويفتقر ثلث المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية على الأقل إلى تصاريح البناء، مما يعرض ١٠٠ ٠٠٠ شخص من السكان لخطر التشريد بسبب الهدم^(٣٣).

UN-Women input; UN-Women, "Gender alert: needs of women and girls in humanitarian action in the (٢٧)
Occupied Palestinian Territory" (2018)

"United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs," 2019 Humanitarian needs overview (٢٨)
واستنادا إلى Shelter Cluster Palestine, "Inter-agency shelter survey on substandard housing conditions in
Gaza", June 2018

(٢٩) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "تقرير عن عمليات الهدم والتهجير في الضفة الغربية"،
كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Demolition and displacement in the (٣٠)
West Bank database (اطلع عليه في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩).

(٣١) المرجع نفسه.

(٣٢) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "2019 Humanitarian needs overview"

(٣٣) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نشرة الشؤون الإنسانية: الأرض الفلسطينية المحتلة، كانون الأول/
ديسمبر ٢٠١٧.

٤٣ - ويُصنَّف أكثر من ثلث مساحة المنطقة جيم رسمياً في فئة الأراضي العامة التي تشير إليها إسرائيل باسم "أراضي الدولة". وصدرت الغالبية العظمى من إعلانات "أراضي الدولة" قبل بدء عملية أوصلو للسلام في أوائل التسعينات من القرن الماضي. وتشير التقديرات إلى أن إسرائيل أعلنت مساحة تراوح بين ٧٥٠ كيلومتراً مربعاً و ٩٠٠ كيلومتر مربع ضمن "أراضي الدولة" في الفترة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٩٢. وقد حُصصت "أراضي الدولة" لتستخدمها إسرائيل ومواطنوها حصراً، لا لصالح السكان المحليين (انظر A/73/87-E/2018/69، الفقرة ٢٠). وكشف تقرير حديث صادر عن منظمة كرم نافوت أن إسرائيل استولت باستخدام أوامر عسكرية على أكثر من ٣٨٠ ١٠١ دونماً في الضفة الغربية بين عامي ١٩٦٧ و ٢٠١٤، كان ٦٧ في المائة منها مملوكاً ملكية خاصة لسكان فلسطينيين في الضفة الغربية^(٣٤).

٤٤ - وخلال عام ٢٠١٨، والشهرين الأولين من عام ٢٠١٩، سجلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) صدور ٣٩ أمراً عسكرياً إسرائيلياً قضت بمصادرة ٢,٨ دونم من الأراضي التي يملكها فلسطينيون في الضفة الغربية.

أنشطة الاستيطان الإسرائيلية

٤٥ - أكدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٥/٧٣، أن ما تقوم به إسرائيل من تشييد للجدار والمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وما حولها، يشكل انتهاكاً للقانون الدولي. ويؤكد ذلك في قرارات أخرى، مثل قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي أكد فيه المجلس من جديد أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق السلام الدائم والشامل.

٤٦ - ويؤدي التوسع الاستيطاني، الذي يشمل مصادرة الممتلكات وعمليات الطرد والهدم، بالإضافة إلى تطبيق نظام للتخطيط والتنظيم العمراني، إلى عرقلة التنمية والعمل وسبل العيش للفلسطينيين، وكذلك تمتعهم الكامل بحقوقهم الاجتماعية الاقتصادية^(٣٥).

٤٧ - وتدعم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة النمو السكاني في المستوطنات من خلال توفير الخدمات العامة التي تقودها الدولة، وفتح أنشطة اقتصادية جديدة، والنهوض بخطط الإسكان ومنح مزايا ضريبية لبعض المستوطنات (انظر A/71/355، الفقرة ٤). وعادة ما تكون المناطق المحيطة بالمستوطنات محظورة على الفلسطينيين، بحجة "الأسباب الأمنية"؛ وهي تحدد رسمياً باعتبارها جزءاً من المناطق الخاضعة لولاية تلك المستوطنات وتُضم في النهاية إلى المستوطنات (انظر A/71/86-E/2016/13، الفقرة ٥)^(٣٦). وإلى جانب المستوطنات نفسها، تمثل هذه المناطق ما نسبته ٩,٦ في المائة من مساحة الضفة الغربية^(٣٧).

(٣٤) انظر Kerem Navot, *Seize the Moral Low Ground: Land Seizures for "Security Needs" in the West Bank* (2018).

(٣٥) مساهمة منظمة العمل الدولية.

(٣٦) انظر أيضاً Din, "Through the lens of Israel's interests: the civil administration in the West Bank", position paper, December 2017.

(٣٧) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي، ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٩.

٤٨ - وهناك حاليا نحو ٢١٥ ٠٠٠ إسرائيلي يعيشون في القدس الشرقية، ويبلغ عدد المستوطنين في المنطقة جيم في الضفة الغربية المحتلة، باستثناء القدس الشرقية، حوالي ٤١٣ ٠٠٠ مستوطن. وبذلك يصل عدد المستوطنين إلى حوالي ٦٣٠ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي في ١٤٣ موقعا استيطانيا في الضفة الغربية (١٣٢)، بما فيها القدس الشرقية (١١)، و ١٠٦ بؤر استيطانية^(٣٨).

٤٩ - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بدأ البناء الفعلي لـ ١ ٤٥٦ وحدة سكنية في مستوطنات الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، مقارنة بـ ١ ٢١٣ وحدة سكنية بدأ بناؤها في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، مما يمثل زيادة قدرها ٢٠ في المائة^(٣٩).

القيود المفروضة على التنقل والوصول

٥٠ - نظرا إلى أن حرية التنقل شرط أساسي لممارسة حقوق الإنسان الأخرى، مثل الحق في الأسرة والحق في الصحة والحق في التعليم، فإن إغلاق المعابر، فضلا عما اتصل بذلك من ممارسات مفروضة من السلطات الإسرائيلية، وخاصة تقييد حرية التنقل، كان له أثر مدمر على حياة السكان الفلسطينيين وعلى الأسر بشكل خاص. فحوالي ثلث سكان غزة لديهم أقارب في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وبما أن الزيارات العائلية ليست معيارا من معايير السفر، تبقى عائلات كثيرة منفصلة عن بعضها على مدى سنوات (انظر A/73/420، الفقرة ٢٥).

حالات الإغلاق في غزة

٥١ - منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، في أعقاب سيطرة حركة حماس على غزة، لا تزال حالات الإغلاق غزة الذي ينطوي على فرض قيود شديدة على تنقل البضائع والأشخاص يقوّض الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين في غزة (انظر A/HRC/34/38، الفقرة ٢٩؛ و A/71/364، الفقرتان ٢٨ و ٢٩؛ و A/70/421، الفقرات ١٥-٢٢؛ و A/HRC/31/44، الفقرتان ٤٠ و ٤٣). وقد يصل الحصار إلى حد العقاب الجماعي المحظور بموجب القانون الدولي (انظر A/73/420، الفقرات ٧ و ٩ و ٦٥، و A/72/565، الفقرة ٢٨).

٥٢ - ولا تزال حالات الإغلاق تؤدي إلى تآكل شديد في القاعدة الإنتاجية للاقتصاد في غزة، وتؤدي القيود المفروضة على دخول المواد الخام والمعدات الضرورية وقطع الغيار إلى استمرار تأخير الجهود الرامية إلى إعادة إعمار غزة وتعزيز الخدمات العامة الأساسية (انظر A/73/420، الفقرتان ٣٢ و ٦٤).

٥٣ - وكقاعدة عامة، لا يمكن لأي فلسطيني في غزة بحاجة إلى المرور عبر إسرائيل عن طريق معبر بيت حانون (إيزيز) أن يقوم بذلك إلا بتصريح صادر من إسرائيل.

٥٤ - ولا تزال معدلات الموافقة على إصدار تصاريح للمرضى الذين يلتمسون العلاج الطبي غير المتاح في غزة مستمرة في الانخفاض، من ٩٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٦٢,١ في المائة في عام ٢٠١٦ و ٥٩ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠١٨. وفي الفترة بين ٣٠ آذار/مارس و ٢٧ آب/أغسطس،

Office of the European Union Representative, "Six-month report on Israeli settlements in the occupied West (٣٨) .Bank, including East Jerusalem (reporting period July-December 2018)", 4 February 2019

(٣٩) المرجع نفسه.

لم يوافق إلا على ٢٣ في المائة من الطلبات التي قدمها ٢٧٠ شخصا أصيبوا في التظاهرات الجماهيرية أثناء مسيرة العودة الكبرى للحصول على تصاريح للمرور من معبر إيريز، ورفضت طلبات ٣٧ في المائة منهم ولا تزال النسبة المتبقية قيد النظر^(٤٠).

٥٥ - وتشير البيانات التي جمعتها منظمة الصحة العالمية إلى أن ١٥ في المائة من طلبات الخروج المقدمة بالنيابة عن الشركاء في قطاع الصحة في غزة نالت الموافقة في عام ٢٠١٨. ويفيد برنامج الأغذية العالمي بأن ٢٧ في المائة من التصاريح التي طلبت في عام ٢٠١٨ لموظفيه الوطنيين من غزة رُفضت "لأسباب أمنية" غير محددة.

٥٦ - ومن الناحية العملية، يتسم نظام منح التصاريح بغياب الشفافية. وينتظر عدد لا يحصى من السكان الفلسطينيين، بمن فيهم المرضى الذين يعانون من مرض عضال، الحصول على التصاريح في حالة من استمرار عدم اليقين بشأن المرحلة التي بلغها النظر في طلباتهم. وبالإضافة إلى ذلك، عندما يتم الأخذ بإجراءات جديدة وتعديل الإجراءات القائمة، تكون البلاغات الصادرة عن السلطات الإسرائيلية بقصد إبلاغ أو تنبيه السكان المعنيين قليلة أو معدومة بشكل عام (انظر المرجع نفسه، الفقرتان ١٥ و ٢٤).

٥٧ - وتطلب السلطات الإسرائيلية بشكل منتظم من السكان الفلسطينيين إجراء مقابلة أمنية في معبر بيت حانون كشرط مسبق للحصول على تصريح. وأفاد سكان فلسطينيون أنهم تعرضوا لمعاملة مهينة وللترهيب خلال هذه المقابلات. وثمة تقارير تفيد أيضا بفرض ضغوط على من يقدموا طلبات بقصد إرغامهم على توفير معلومات عن غزة تتسم بطابع أمني (انظر المرجع نفسه، الفقرة ١٨).

٥٨ - وفي عام ٢٠١٨، ظل معبر رفح مفتوحا لمدة ١٩٨ يوما خلال ساعات النهار، مقارنة بـ ٣٦ يوما في عام ٢٠١٧^(٤١).

٥٩ - واستيراد السلع التي تعتبرها إسرائيل ذات استخدام مدني وعسكري مزدوج إلى غزة محظور ما لم يتم الحصول على ترخيص استيراد صادر عن إسرائيل (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩). ويفيد تجار بأن السلطات الإسرائيلية قد ترى أن أي صنف تقريبا يندرج ضمن فئة الاستخدام المزدوج، حتى ولو كانت قد سمحت به مسبقا دون أي ضوابط خاصة^(٤٢).

٦٠ - ورغم أن حجم الواردات إلى غزة ازداد تدريجياً على مر السنين الأخيرة، فقد انخفض إلى ١٠٦ ١٧١ حمولة شاحنة في عام ٢٠١٨، بما في ذلك في ضوء تردّي الحالة الاقتصادية والسياسية، مقارنة بعدد ١١٨ ٥٠٩ حمولات شاحنة في عام ٢٠١٧^(٤٣) وهو لا يزال غير كافٍ لتلبية احتياجات سكان غزة (انظر (E/ESCWA/30/5).

(٤٠) World Health Organization (WHO), Occupied Palestinian Territory, "Monthly report: December 2018", 29 January 2019; and United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "2019 Humanitarian needs overview".

(٤١) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Gaza crossings' operations status: monthly update - December 2018", 14 January 2019.

(٤٢) World Bank, "Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee", 18 September 2017.

(٤٣) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Gaza crossings: movement of people and goods database, متاح على www.ochaopt.org/data/crossings (اطلع عليه في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٩).

٦١ - ولا تزال القيود الشديدة المفروضة على الصادرات من غزة قائمة، وإن ترافق ذلك مع بعض التخفيف كما كانت عليه الحال في عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٨، سمح لـ ٦٩٣ حمولة شاحنة^(٤٤) بالخروج، مقارنة بـ ٦٥١ حمولة شاحنة في عام ٢٠١٧؛ ولكن، لا يزال هذا الرقم يشكل جزءاً ضئيلاً من مستويات ما قبل إغلاق المعابر، فقد شهد عام ٢٠٠٥ وحده خروج ٩ ٣٢٤ حمولة شاحنة من قطاع غزة (المرجع نفسه).

٦٢ - وتيسر الآلية المؤقتة لإعادة إعمار غزة، التي أنشئت في عام ٢٠١٤، دخول كميات كبيرة من مواد البناء، التي كانت إسرائيل ستقيد دخولها إلى غزة من دون هذه الآلية. وشُرد نحو ١٠٠ ٠٠٠ شخص بسبب ما لحق بمنزلهم من تدمير أو ضرر شديد أثناء النزاع الذي دار في عام ٢٠١٤. وأعيد بناء أكثر من ٨٥ في المائة من هذه المنازل قبل نهاية عام ٢٠١٨. ومع ذلك شهد عام ٢٠١٨ انخفاضاً في واردات الإسمت بسبب التدهور الاقتصادي العام في غزة، وانخفاض التمويل المقدم من المانحين وإشراف عملية إعادة الإعمار على الانتهاء^(٤٥). وأجرت إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بالتعاون مع الأمم المتحدة، استعراضاً مشتركاً لآلية إعادة إعمار غزة في أواخر عام ٢٠١٨ واتفقتا على عدد من التدابير الرامية إلى تعزيز قدراتها الوظيفية وشفافيتها وإمكانية التنبؤ في إطارها.

٦٣ - وبالإضافة إلى القيود المفروضة على الوصول، تنفذ قوات الأمن الإسرائيلية مناطق عازلة في البر والبحر باعتبارها "مناطق مقيدة الدخول". وعلى الرغم من أن السلطات الإسرائيلية تعلن أن المنطقة الممتدة لمسافة تصل إلى ١٠٠ متر من السياج المحيط "منطقة محظورة" على الأفراد والمنطقة الممتدة لمسافة تصل إلى ٢٠٠ متر منطقة يُمنع دخول الآلات الثقيلة إليها، يفيد الشركاء في مجال العمل الإنساني في الميدان بأن معظم المزارعين يعتبرون أن المنطقة الممتدة لمسافة تصل إلى ٣٠٠ متر من السياج المحيط منطقة محظورة والمنطقة الممتدة لمسافة تصل إلى ١ ٠٠٠ متر منطقة "شديدة الخطورة". وفي البحر، على الرغم من أن المنطقة المقيدة الدخول تتباين وأنها زبذت في بعض الأحيان إلى مسافة ١٢ أو ١٥ ميلاً بحرياً، فهي تعتبر عموماً ٦ أميال بحرية، أي أقل من مسافة الـ ٢٠ ميلاً بحرياً المتفق عليها بموجب اتفاقات أوسلو^(٤٦).

القيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية

٦٤ - يخضع تنقل الفلسطينيين داخل الضفة الغربية، بما في ذلك إلى القدس الشرقية ومنها، لعقبات مادية وإدارية، مما يعوق الوصول إلى الخدمات وكذلك النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، شهد عام ٢٠١٨ ما مجموعه ٧٠٥ حالات لإغلاق الطرق^(٤٧) ووضع عقبات مادية تؤدي إلى تدهور قدرة الفلسطينيين على التنقل بحرية في الضفة الغربية.

United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Gaza crossings: movement of people (٤٤) and goods database (اطلع عليه في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٩).

United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Humanitarian Bulletin: Occupied (٤٥) Palestinian Territory, February 2019; and Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process, "Report of the Ad Hoc Liaison Committee", 27 September 2018.

United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "2019 Humanitarian needs overview" (٤٦) (٤٧) المرجع نفسه.

٦٥ - ويضطر الفلسطينيون الذين يعيشون في المنطقة جيم، على وجه الخصوص، إلى مواجهة القيود المفروضة على التنقل والوصول، بالإضافة إلى المضايقات من جانب القوات العسكرية الإسرائيلية والعنف الذي يرتكبه المستوطنون^(٤٨).

٦٦ - وتواصل إسرائيل بناء "الجدار" في الضفة الغربية، الذي أنجز ما لا يقل عن ٤٦٥ كيلومترا منه. ويمر نحو ٨٥ في المائة من المسار المقرر للجدار البالغ طوله ٧١٢ كيلومتراً داخل الضفة الغربية، بدلا من أن يكون على طول خط الهدنة لعام ١٩٤٩ (الخط الأخضر)^(٤٩)، حتى بعد أن خلصت محكمة العدل الدولية إلى أن الجدار الذي تقوم إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، ببنائه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وحولها، والنظام المرتبط به، يتعارض مع القانون الدولي^(٥٠). وبمجرد الانتهاء من البناء على طول المسار المقرر، سيفصل ٩,٤ في المائة من الضفة الغربية عن بقية الضفة الغربية^(٥١).

٦٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، كان هناك نحو ١١ ٠٠٠ فلسطيني يعيشون في منطقة التماس الواقعة بين الجدار والخط الأخضر، التي أعلنت منطقة عسكرية مغلقة. ولا يستطيع الكثير منهم الوصول إلى بقية الضفة الغربية^(٥٢). ويتعين عليهم هم وغيرهم من الفلسطينيين الذين يحتاجون إلى الدخول إلى منطقة التماس، تقديم طلبات للحصول على تصاريح خاصة من السلطات العسكرية الإسرائيلية. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، انخفضت معدلات الموافقة على التراخيص الممنوحة للملكي الأراضي من ٧٦ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٢٨ في المائة وللعمال الزراعيين من ٧٠ في المائة إلى ٥٠ في المائة^(٥٣).

٦٨ - وفي القدس الشرقية، يفرض مسار "الجدار" تحديات على إمكانية حصول المجتمعات المحلية على الرعاية الصحية، بالنظر إلى أن أفراد بعض المجتمعات المحلية يجدون أنفسهم على جانب الضفة الغربية ويحتاجون إلى عبور نقاط التفتيش للحصول على خدمات الرعاية الصحية التي يحق لهم الحصول عليها بوصفهم من المقيمين في القدس^(٥٤). ويتعين على معظم المرضى الآخرين في الضفة الغربية تقديم طلبات للحصول على تصاريح لدخول مستشفيات القدس الشرقية^(٥٥).

٦٩ - ولا يزال الوصول إلى القدس الشرقية أيضا يمثل إشكالية أمام سيارات الإسعاف الفلسطينية، التي توقف وتؤخر لأسباب تتعلق بعمليات التفتيش الأمنية. ففي عام ٢٠١٨، ووفقا لما ذكرته جمعية الهلال

(٤٨) مساهمة هيئة الأمم للمرأة.

(٤٩) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Occupied Palestinian Territory: humanitarian facts and figures", December 2017.

(٥٠) [فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة]، *Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, Advisory Opinion, I.C.J. Reports 2004*.

(٥١) منظمة بتسليم، "جدار الفصل"، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

(٥٢) المرجع نفسه.

(٥٣) وفقا للبيانات التي حصلت عليها منظمة هاموكيد غير الحكومية من السلطات الإسرائيلية، على أساس قانون حرية المعلومات. وانظر "Humanitarian Bulletin: Occupied Palestinian Territory, February 2019".

(٥٤) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "2019 Humanitarian needs overview".

(٥٥) مساهمة منظمة الصحة العالمية.

الأحمر الفلسطيني، اضطر ما نسبته ٨٤ في المائة من الرحلات المسجلة لسيارات الإسعاف التي احتاجت إلى الدخول إلى القدس من أجزاء أخرى من الضفة الغربية وعددها ٤٦٢ ١ رحلة إلى نقل المرضى إلى سيارة إسعاف أخرى عند نقاط التفتيش، مما أدى إلى تأخير العبور^(٥٦).

٧٠ - ولا تزال القيود الإسرائيلية تعوق وصول الأونروا إلى مجتمعات اللاجئين المحلية في الضفة الغربية. وفي الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أبلغت الأونروا عن ٥٩ حادثة مرتبطة بإمكانية الوصول، أثرت سلباً على تقديم الخدمات. وسجلت الأونروا أيضاً ٣٣ حادثة أخرى مرتبطة بإمكانية الوصول وقعت في نقاط تفتيش في القدس الشرقية.

استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية واستنزافها وتعريضها للخطر

٧١ - لا تزال المنطقة جيم من الضفة الغربية محظورة كلياً تقريباً على حكومة فلسطين، والمنتجين والمستثمرين، رغم أنها تحتوي على أكثر الموارد الطبيعية قيمة (انظر TD/B/65(2)/3، الفقرة ٢٥).

المياه

٧٢ - تؤدي القيود الإسرائيلية المفروضة على حفر الآبار وإعادة تأهيلها في الضفة الغربية إلى تفاقم حالات النقص في المياه وتواصل تعطيل الحياة اليومية وعرقلة الأنشطة الإنمائية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وما ينجم عن ذلك من نقص في إمدادات المياه للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية يدفع حكومة فلسطين إلى شراء المياه من إسرائيل بانتظام^(٥٧)، وبخاصة من شركة ميكوروت الإسرائيلية للمياه^(٥٨). وتؤدي المستوطنات والسياسات التمييزية الإسرائيلية في الضفة الغربية بشأن توزيع المياه إلى زيادة تفاقم الحالة (انظر A/HRC/40/73)^(٥٩).

٧٣ - ويعاني نحو ٢٢ في المائة من مجموع السكان المقدّر من الافتقار إلى إمكانية الحصول على المياه وسوء نوعية المياه. وبسبب القيود الإسرائيلية، فإن نحو ٢٩٤ ٠٠٠ شخص إما غير متصلين بشبكة مياه أو لا يحصلون على المياه إلا مرة واحدة في الأسبوع أو أقل من ذلك، وذلك أساساً من خلال موارد مائية غير مأمونة و/أو مياه الصهاريج. ويحصل نحو ٩٥ ٠٠٠ فلسطيني في المنطقة جيم على أقل من ٥٠ لتراً من المياه للفرد في اليوم ويحصل أكثر من ٨٣ ٠٠٠ شخص على مياه شرب ذات نوعية سيئة^(٦٠). وتشير تقديرات حديثة العهد إلى أن سكان إسرائيل والمستوطنين الإسرائيليين يستهلكون حوالي ثلاثة أمثال كمية

(٥٦) المرجع نفسه.

(٥٧) Association for Civil Rights in Israel, "Water provision and drillings in the West Bank 2010-2016", 5 June 2018.

(٥٨) انظر البيانات الواردة في: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٩، متاح على www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_21-3-2019-water-en.pdf

(٥٩) منظمة بتسليم، "أزمة المياه"، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، و European Parliamentary Research Service, "Water in the Israeli-Palestinian conflict", briefing, January 2016.

(٦٠) "United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "2019 Humanitarian needs overview" وفقاً لتعداد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

المياه للفرد الواحد في اليوم (٢٥٠ لتراً) التي يحصل عليها فلسطينيو الضفة الغربية (٨٤ لتراً) (انظر A/HRC/40/73، الفقرة ٥١)^(٦١)

٧٤ - وتعاني أيضاً المجتمعات المحلية الفلسطينية في القدس الشرقية من نقص المياه وعدم كفاية خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، حيث لا يتصل إلا ٥٩ في المائة من السكان بشكل قانوني وسليم بشبكة المياه^(٦٢).

٧٥ - وقد شيدت الإدارة المدنية الإسرائيلية سبعة سدود في الضفة الغربية، الأمر الذي تفيد التقارير بأنه سيتيح لإسرائيل السيطرة على كمية كبيرة من المياه السطحية وتحويل ما يراوح من ٢٦٠.٠٠٠ إلى ١ مليون متر مكعب من المياه السطحية سنوياً إلى المناطق الزراعية بالمستوطنات^(٦٣).

٧٦ - وفي غزة، تستنفذ عملياً طبقة المياه الجوفية الساحلية، التي تعد مصدر المياه الطبيعية الوحيد، بسبب الإفراط في سحب المياه وتسرب مياه البحر إليها، مما يجعل أكثر من ٩٧ في المائة من مياهها غير صالحة للاستهلاك البشري^(٦٤). ولا يحصل إلا ١٠,٥ في المائة من الفلسطينيين في غزة على مياه الشرب المأمونة من خلال شبكة المياه العامة، في حين بلغت هذه النسبة ٩٨,٣ في المائة في عام ٢٠٠٠. وارتفعت نسبة الاعتماد على خزانات وحاويات المياه والمياه المعبأة، التي تتسم بأنها أعلى بكثير وغير منظمة وغير موثوقة، من ١,٤ في المائة إلى ٨٩,٦ في المائة خلال الفترة نفسها^(٦٥).

٧٧ - وبحلول عام ٢٠١٨، كان جميع سكان غزة قد تأثروا سلباً من حالات العجز والاحتياجات المتواصلة في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. ويشمل هؤلاء ٩٨٣ ٦٢٣ من النساء و ٩٩١ ٤٢٨ من الأطفال المعرضين للمخاطر الصحية العمومية المرتبطة بسوء نوعية المياه، وسوء تجميع مياه الصرف الصحي ومعالجتها، وعدم توفر البنى التحتية لتصريف مياه العواصف والافتقار إلى ممارسات النظافة الصحية السليمة^(٦٦).

٧٨ - ومن شأن عدم مواصلة البرامج التي تدعمها الأمم المتحدة في غزة، مثل برنامج توفير وقود الطوارئ للمولدات الكهربائية، أن يُخفف متوسط حصة المياه من ٨٠ لتر للفرد في اليوم إلى ٤٥ لتر للفرد في اليوم؛ وأن يُخفف استخراج المياه من ٢٨٠ من آبار المياه المنزلية و ٣٠ خزانا للمياه من ٢٢٠.٠٠٠ متر مكعب إلى ٤٠.٠٠٠ متر مكعب في اليوم؛ وأن يُخفف كمية مياه الشرب المستخرجة في ٤٨ محطة عامة لتحلية المياه بنسبة ٨٠ في المائة، مما يتيح استخراج ٤٠٠٠ متر مكعب فقط في اليوم من القدرات

(٦١) منظمة بتسليم، "أزمة المياه"؛ و "Water in the West Bank and Gaza: A Water Crisis"; and European Parliamentary Research Service, "Water in the Israeli-Palestinian conflict".

(٦٢) "United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "2019 Humanitarian needs overview" وفقاً لتعداد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام ٢٠١٨.

(٦٣) وفق معلومات تلقتها اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. وانظر A/73/499، الصفحة ٣٤.

(٦٤) انظر البيانات الواردة في: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٩.

(٦٥) "United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "2019 Humanitarian needs overview" وفقاً لبرنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لإمدادات المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية في عام ٢٠١٨. انظر <https://washdata.org>.

(٦٦) "United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "2019 Humanitarian needs overview".

الاسمية للمحطات البالغة ٢٠٠٠٠ متر مكعب في اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، ستصبح ٥٥ محطة ضخ لرفع وجمع مياه المجاري في المناطق المكتظة بالسكان عرضة لخطر الغمر جراء فيضان مياه المجاري غير المعالجة في الشوارع أثناء ساعات التوقف عن العمل. وسينخفض أداء محطات معالجة مياه الصرف الصحي الخمس القائمة بنسبة ٥٠ في المائة، مما يزيد من الكمية البالغة أكثر من ١١٦ مليون لتر من مياه المجاري غير المعالجة التي تدخل إلى البحر الأبيض المتوسط كل يوم^(٦٧).

التلوث

٧٩ - بالإضافة إلى التلوث الناتج عن عدم كفاية البنى التحتية، يؤدي الانخفاض في إيرادات البلديات الذي يعزى إلى عدم قدرة سكان غزة على دفع التكلفة الشهرية للخدمات إلى زيادة التدهور في الخدمات البلدية. ويتجلى ذلك من خلال إعلان رئيس بلدية مدينة غزة أن مساحات واسعة على امتداد الشاطئ تعلق نظراً لأن نقص الوقود والكهرباء يتسبب في توقف معظم محطات المعالجة عن العمل وضخ مياه المجاري غير المعالجة مباشرة في البحر، مما يؤدي إلى تلويث هذه المناطق^(٦٨).

٨٠ - وهناك ١٥ مرفقاً لمعالجة النفايات أو مدفناتاً للنفايات في الضفة الغربية، تقع في بعض الحالات بالقرب من البلدات أو القرى ولا تتخذ فيها الاحتياطات المناسبة لحماية الأرض والسكان المقيمين بالقرب منها من التلوث والمواد الخطرة المحتملة. وتتولى إسرائيل إدارة هذه المرافق أو المدافن وتعالج ستة منها على الأقل النفايات الخطرة (انظر A/73/499، الفقرة ٣١).

الموارد الزراعية

٨١ - تحتوي المنطقة جيم في الضفة الغربية على معظم أراضيها الزراعية. وتحد القيود المفروضة على الوصول إليها والتنقل فيها، ولا سيما في منطقة التماس والمناطق القريبة من المستوطنات، وكذلك السياسات التمييزية في توزيع المياه، من قدرة الفلسطينيين على حث أراضيهم وزراعتها. وعلى سبيل المثال، تبين البيانات التي جمعت على مدى السنوات الأربع الماضية أنه مردود أشجار الزيتون في منطقة التماس انخفض في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بنسبة تراوح بين ٥٥ في المائة و ٦٥ في المائة، مقارنة بالمحاصيل في المناطق التي يمكن الوصول إليها على مدار السنة^(٦٩).

٨٢ - وعلاوة على ذلك، أتلّف منذ عام ١٩٦٧ أكثر من ثلثي أراضي الرعي وما يزيد عن ٢,٥ مليون شجرة منتجة في ظل الاحتلال (انظر A/73/201، الفقرة ٦، و TD/B/63/3، الفقرة ٤٢ (د)).

(٦٧) "United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "2019 Humanitarian needs overview" وفقاً لمجموعة إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ومصلحة مياه بلديات الساحل؛ وبيانات التخلص من مياه المجاري عن كانون الثاني/يناير الواردة في United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Gaza Strip: early warning indicators – January 2019", February 2019.

(٦٨) Norwegian Refugee Council, "Assessment report: Gaza internally displaced persons – assessment of the vulnerability situation for IDPs in Gaza, three years after the 2014 conflict", June 2018.

(٦٩) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نشرة الشؤون الإنسانية: الأرض الفلسطينية المحتلة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٨٣ - وفي غزة، تجعل المناطق البرية والبحرية التي تقيد إسرائيل الوصول إليها ٨٥ في المائة من الموارد السمكية خارج متناول صيادي الأسماك الفلسطينيين، ويظل المنتجون عاجزين عن الوصول إلى نصف المساحة الصالحة للزراعة (انظر A/73/201، الفقرة ٧).

٨٤ - ويقال أيضاً إن الممارسة الإسرائيلية المتمثلة في رش مبيدات الأعشاب في المناطق الممتدة على طول السياج الحدودي، التي يُزعم أنها تتيح خط رؤية أفضل لقطاع غزة، مسؤولة أيضاً عن إلحاق الضرر بالإنتاج الزراعي. ويؤثر ذلك على المحاصيل في منطقة تمتد إلى ١ ٠٠٠ متر عن السياج الحدودي على الأقل (انظر A/73/420، الفقرة ٤٤).

استغلال الموارد المعدنية

٨٥ - تنشط عشرة محاجر مملوكة للإسرائيليين (تراوح عدد المحاجر بين ٧ و ١١ على مر السنين) في المنطقة جيم من الضفة الغربية، ويوجد معظمها في أراضٍ أعلنتها إسرائيل أراضي دولة. ولا تواجه الشركات الإسرائيلية القيود المفروضة على نظيراتها الفلسطينية وهي لا تزال تحصل على تصاريح لحفر المحاجر والاستخراج في الأرض الفلسطينية المحتلة (انظر A/73/87-E/2018/69، الفقرة ٧٣)^(٧٠).

٨٦ - ولا تصدر السلطات الإسرائيلية منذ عام ١٩٩٤ تصاريح جديدة للشركات الفلسطينية تخولها استخراج الحجارة في المنطقة جيم، بالرغم من أن اتفاقات أوصلو نصت على ذلك. ويوجد في المنطقة جيم ما يقدر بـ ٢٠ ٠٠٠ دونم من الأراضي التي يمكن استخراج الحجارة منها ومن الاحتياطات المعدنية المحتملة التي تبلغ قيمتها ٣٠ بليون دولار (انظر E/ESCWA/30/5)^(٧١). ووفقاً لاتحاد صناعة الحجر والرخام في فلسطين لا تجدد التراخيص القائمة. ويتسبب ذلك في قيام عدد من المحاجر الفلسطينية بوقف عملياتها في المنطقة جيم أو الإغلاق. وتفتقر عملية إغلاق المحاجر بمصادرة المعدات وفرض غرامات^(٧٢).

الظروف الاجتماعية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة

٨٧ - يؤدي التجزؤ المادي للأرض الفلسطينية المحتلة الذي ينجم عن نظام من القيود المعقدة فرضه الجيش الإسرائيلي على التنقل والوصول، إلى ظهور اقتصادات مختلفة في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ولا يؤدي ذلك إلى إلحاق أضرار بالغة بأفاق السلام والتنمية فحسب، ولكن أيضاً إلى تدهور الظروف المعيشية للفلسطينيين.

٨٨ - ويتفاقم هذا التدهور من جراء أوجه القصور الكبيرة في الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة إلى حكومة فلسطين والأونروا والعمليات الإنسانية بوجه عام ومن جراء الانقسامات في صفوف الفلسطينيين. ويقوض ذلك قدرة المجتمع الدولي على تلبية الاحتياجات المتزايدة بفعالية، حيث حُدد نحو ٢,٥ مليون

(٧٠) انظر أيضاً Yesh Din, "The great drain: Israeli quarries in the West Bank — High Court sanctioned institutionalized theft", position paper, September 2017.

(٧١) انظر أيضاً World Bank, *West Bank and Gaza: Area C and the Future of the Palestinian Economy*, report No. AUS2922 (2013).

(٧٢) Yesh Din, "The great drain"; Human Rights Watch, *Occupation, Inc.: How Settlement Businesses Contribute to Israel's Violations of Palestinian Rights* (2016); and World Bank, *West Bank and Gaza: Area C and the Future of the Palestinian Economy*.

فلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، أو ما يقرب من نصف السكان، باعتبارهم من المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية والحماية^(٧٣).

الظروف الاقتصادية

٨٩ - لا يزال اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة يعاني من التدابير المتعلقة بالاحتلال، بما في ذلك فرض قيود على التنقل والحصول على الموارد والتجارة بالاقتراع مع ١٢ عاماً من عمليات الإغلاق في قطاع غزة. ونتيجة لذلك، يظل الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني ضعيفاً، مما يؤدي إلى عدم التصنيع. وتشير البيانات الأولية المقدمة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة قد تباطأ إلى ٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٨، ليسجل بذلك انخفاضاً كبيراً من نمو قدره ٣,١ في عام ٢٠١٧.

٩٠ - وينجم التراجع العام في النمو في الأرض الفلسطينية المحتلة عن معدل نمو أبطأ في الضفة الغربية وتراجع النشاط في غزة، ويعزى الأمر الأخير أساساً إلى السياسات والممارسات الإسرائيلية وحالات الإغلاق. ويتفاقم هذا الوضع بسبب الانقسامات الداخلية في صفوف الفلسطينيين، التي تؤدي إلى تراجع في التحويلات من ميزانية حكومة فلسطين، من ضمن تدابير أخرى، وانخفاض التمويل المقدم إلى الأونروا.

٩١ - وفي هذا السياق، تواصل غزة مسار تراجع التنمية فيها. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي في غزة بنسبة إضافية قدرها ٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٨ بعد انكماشه بنسبة ١٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٧. ومن الجدير بالاهتمام أن مساهمة غزة في الاقتصاد الفلسطيني قد انخفضت إلى ١٩,٦ في المائة في عام ٢٠١٨ مما يقارب ٣١ في المائة في عام ٢٠٠٠^(٧٤).

٩٢ - وفي ١٧ شباط/فبراير، بدأت حكومة إسرائيل في تنفيذ قانون اعتمده الكنيست في تموز/يوليه ٢٠١٨ يُلزم حكومة إسرائيل بأن تجمد، من إيرادات المقاصة التي تجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية ومن التحويلات المتجهة إلى السلطة، مبلغاً مساوياً للمبالغ التي تدفعها السلطة الفلسطينية "بشكل مباشر أو غير مباشر" إلى الفلسطينيين أو عائلات الفلسطينيين المدانين من قبل المحاكم الإسرائيلية لصلوهم في "أنشطة إرهابية" مزعومة أو غيرها من الجرائم ذات الصلة بالأمن، على النحو المحدد في القانون الإسرائيلي، أو الذين قُتلوا أثناء تنفيذهم لهذه الأنشطة (انظر S/2019/251)، الفقرة ٤٢ و ٤٣^(٧٥). ومن ثم، فقد أعلنت إسرائيل في ١٧ شباط/فبراير أنها ستجمد حوالي ١٣٩ مليون دولار من إيرادات المقاصة الخاصة بالسلطة الفلسطينية خلال عام ٢٠١٩، أي ما يزيد قليلاً عن ٦ في المائة من إجمالي الإيرادات المحولة في عام ٢٠١٨. وفي ٢١ شباط/فبراير، أبلغت السلطة الفلسطينية حكومة إسرائيل برفضها هذا القرار الأحادي الجانب، قائلة إنه لا يجوز، بموجب البروتوكول المتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (بروتوكول باريس)، خصم أي مبلغ دون موافقة كلا الطرفين، وإنما لن توقف مدفوعات الرعاية الاجتماعية لعائلات الأسرى.

(٧٣) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "2019 Humanitarian needs overview".

(٧٤) حسابات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وتُحسب معدلات النمو على أساس التغييرات في النسبة المئوية التي تطرأ من سنة لأخرى لكل ثلاثة أشهر.

(٧٥) انظر أيضاً Noa Landau and Jack Khoury, "Israel freezes transfer of 500 million shekels of Palestinian Authority taxes", *Haaretz*, 17 February 2019.

وترفض السلطة الفلسطينية، منذ ذلك الحين، قبول أي تحويلات من عائدات المقاصة تأتيها من إسرائيل، مشيرةً إلى أنها لن تقبل الإيرادات إلا إذا تم تحويل المبلغ المستحق الدفع بالكامل. وتشكل إيرادات المقاصة الآتية من إسرائيل ما يصل إلى ٦٥ في المائة من إجمالي إيرادات حكومة فلسطين. وقد دفع هذا القرار حكومة فلسطين إلى اتخاذ تدابير تقشفية صارمة (انظر S/2019/251، الفقرة ٤٢). ومن المتوقع أن يؤدي هذا الوضع إلى زيادة أخرى في الثغرات التمويلية وانخفاض توقعات النمو وفرص العمل.

٩٣ - وحتى قبل شباط/فبراير ٢٠١٩، أفادت وزارة المالية الفلسطينية بأن مبلغاً لا يقل عن ٣٥٠ مليون دولار يفقد سنوياً في حالات تسرب الإيرادات المالية بسبب السياسات الإسرائيلية المتعلقة بتنفيذ ترتيبات بروتوكول باريس. وتفيد حكومة فلسطين بأن بعض مصادر تسرب الإيرادات المالية تشمل رسوم المناولة (خصم تبلغ نسبته ٣ في المائة من إيرادات التخليص الجمركي)؛ وضرائب ورسوم مفروضة على مشتريات الوقود؛ وآلية المقاصة الخاصة بضريبة القيمة المضافة؛ والواردات غير المباشرة؛ ورسوم خروج الركاب؛ والضرائب المفروضة على النشاط التجاري الإسرائيلي في المنطقة جيم وبقية الضفة الغربية^(٧٦).

٩٤ - وفي غزة، إذا واصلت التحويلات عن طريق ميزانية حكومة فلسطينية تراجعها ولم تعوض الفجوة المالية لدى الأونروا، ستكون هناك آثار سلبية خطيرة على النشاط الاقتصادي والظروف الاجتماعية وتفاقم آخر للأزمة الإنسانية.

٩٥ - وبما أن الفرص الاقتصادية لا تزال نادرة، بلغت مساهمة القوة العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠١٨ ما قدره ٤٦ في المائة؛ ٢١ في المائة منها للمرأة و ٧٢ في المائة للرجل. وظل معدل البطالة في الأرض الفلسطينية مرتفعاً واستمر في الارتفاع، إلى أن وصل إلى ٣١ في المائة في عام ٢٠١٨ مقارنة بـ ٢٨ في المائة في عام ٢٠١٧. وكانت البطالة أسوأ بكثير في غزة، حيث سجلت ٥٢ في المائة في عام ٢٠١٨، مقارنة بـ ٤٤ في المائة في عام ٢٠١٧^(٧٧). وكان نحو ٧ من أصل ١٠ شبان من غزة و ٤٩,٦ في المائة من سكان غزة ممن تلقوا التعليم لمدة ١٣ عاماً أو أكثر عاطلين عن العمل.

٩٦ - وقد ساءت ظروف العيش في السنوات الأخيرة بسبب التدهور الكبير للحالة الإنسانية في غزة. ولا يزال الفقر شديداً وهو يصبح أكثر ترسخاً. وكشفت الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام ٢٠١٧ أن ٥٣ في المائة من سكان غزة يعيشون تحت خط الفقر الوطني (يعرف خط الفقر بإنفاق قدره ٦٩٢ دولاراً في الشهر لأسرة مكونة من شخصين بالغين وثلاثة أطفال)، مقارنة بـ ٣٨,٨ في المائة في عام ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، ازداد حدوث الفقر المدقع في غزة من ٢١,١ في المائة في عام ٢٠١١ إلى نسبة مرتفعة قدرها ٣٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٧ (يعرّف الفقر المدقع بعدم القدرة على تلبية الحد الأدنى المطلوب من الغذاء والملبس والسكن)^(٧٨).

(٧٦) للاطلاع على التفاصيل، انظر State of Palestine, "Stopping fiscal leakages: the Government of Palestine's report to the Ad Hoc Liaison Committee meeting", September 2018.

(٧٧) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩. متاح على www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_30-4-2019-labour-en.pdf

(٧٨) بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متاحة على www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Levels%20of%20living_pov_2017_02e.htm

الأمن الغذائي

٩٧ - يؤثر انعدام الأمن الغذائي على ثلث السكان تقريباً، أي حوالي ١,٥٦ مليون شخص، ويعود إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. وتستند أسعار الأغذية إلى الأسواق الإسرائيلية، التي يبلغ فيها متوسط القدرة الشرائية للفرد أكثر من ستة أضعاف ما هو عليه في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبالتالي لا تطيق الأسر الفلسطينية الفقيرة تحمل تكلفة الغذاء^(٧٩).

٩٨ - وجاء في دراسة استقصائية للأمن الغذائي أجريت في عام ٢٠١٨ أن انعدام الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة لا يزال عند مستويات عالية جداً، حيث يعاني ثلث الأسر المعيشية (٣٢,٧ في المائة) من انعدام الأمن الغذائي. وفي قطاع غزة، سجلت مستويات انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠١٨ أعلى معدل في السنوات العشرين الماضية، بلغ ٦٨,٥ في المائة^(٨٠).

٩٩ - ويعود السبب في تدهور الأمن الغذائي في غزة إلى العديد من العوامل، منها استمرار تدهور الحالة الاقتصادية، وحالات الإغلاق، واستمرار الانقسامات فيما بين الفلسطينيين، ونقص تمويل الأونروا، وتخفيضات المرتبات والتأخر في دفع أجور الموظفين الحكوميين.

١٠٠ - وبلغ مستوى انعدام الأمن الغذائي ٦١ في المائة لدى مجتمعات البدو والرعاة في المنطقة جيم، حيث يتسم المدخول الغذائي من الأغذية بضعفه أو قربه من الحد الأدنى لدى ٤٠ في المائة من الناس. ويزيد ذلك من اعتمادهم على المساعدة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي والأونروا لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية^(٨١).

التعليم

١٠١ - يواجه نحو ٢٨٥ ٥٠٥ من أطفال المدارس (٣٢٧ ٢٤٩ من البنين و ٢٥٥ ٩٥٨ من البنات) في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة صعوبات في الحصول على تعليم جيد في بيئة مأمونة وملائمة للأطفال. ويحتاج حوالي ٩٧٣ ١٣ من المعلمين (٩٤٢ ٥ من النساء و ٨ ٠٣١ من الرجال) إلى الدعم^(٨٢).

١٠٢ - وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تتعرض إمكانية الحصول على التعليم لخطر شديد، مما يؤثر على ٢٤٥ ٣٩ من الطلاب والمعلمين. ومن هؤلاء يوجد ٣٨٧ ٢٦ في المنطقة جيم، و ٤٨١ ١١ في القدس الشرقية، و ٣٧٧ ١ في مناطق أخرى من الضفة الغربية^(٨٣).

(٧٩) World Food Programme (WFP), "WFP Palestine Country Brief", January 2019.

(٨٠) بيانات برنامج الأغذية العالمي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

(٨١) مساهمة برنامج الأغذية العالمي.

(٨٢) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "2019 Humanitarian needs overview"

تقديرات مجموعة التعليم.

(٨٣) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "2019 Humanitarian needs overview"

- ١٠٣ - وإضافة إلى ذلك، هناك ٤٦ مدرسة مهددة بالهدم الكامل أو الجزئي في القدس الشرقية والمنطقة جيم، عقب صدور أوامر بهدمها. ومن المرجح أن يؤثر ذلك على أكثر من ٥٠٠٠ طفل^(٨٤).
- ١٠٤ - ويواجه الأطفال الفلسطينيون في القدس الشرقية عقبات في الحصول على تعليم جيد شامل للجميع في المدينة. فعلى سبيل المثال، يواجه الأطفال الذين يعيشون في جانب الضفة الغربية من الجدار رحلات طويلة، وفي بعض الأحيان غير آمنة، إلى المدارس الواقعة على الجانب الآخر من الجدار. وهم يواجهون أيضا خطر الاعتقال والاحتجاز على أيدي السلطات الإسرائيلية^(٨٥).
- ١٠٥ - ومقارنة بالسنة الدراسية السابقة، ازداد عدد الطلاب في مدارس الأونروا في غزة بحوالي ٧٠٠٠ طفل. وزاد متوسط عدد الطلاب في الفصل الواحد من ٣٩ إلى ٤١ طالبا^(٨٦). وأدى النقص في المدارس، وعدم دفع مرتبات المعلمين، وافتقار المدارس إلى ميزانيات في غزة إلى أن يعمل ٧٠ في المائة من مدارس الأونروا و ٦٣ في المائة من المدارس التابعة لوزارة التربية بنظام الفترتين أو الثلاث فترات^(٨٧).
- ١٠٦ - أما إمكانية التحاق الطلبة الجامعيين من غزة بالجامعات في الضفة الغربية فتتقلص بشدة من جراء القيود التي تفرضها إسرائيل منذ اندلاع الانتفاضة الثانية، في عام ٢٠٠٠. ولئن كان هؤلاء الطلبة قد مثلوا ٣٥ في المائة من مجموع طلبة الضفة الغربية في مرحلة ما، فهم غائبون تقريبا في الوقت الراهن عن جامعاتها (انظر A/73/420، الفقرة ٢٦).

الصحة

- ١٠٧ - يحتاج نحو ١٦٣ ٦١٨ شخصا في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى المساعدة في الحصول على الخدمات الصحية الأساسية الجيدة بتكلفة ميسورة^(٨٨). وتوجد أيضا في القدس الشرقية جيوب من الأشخاص الشديدي الضعف والمعزولين عن الخدمات المقدمة في القدس والضفة الغربية، حيث يوجد حوالي ١٤٠ ٠٠٠ من الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الصحية، بمن فيهم نحو ٤٠ ٠٠٠ لاجئ^(٨٩).
- ١٠٨ - والنظام الصحي في غزة على وشك الانهيار بعد سنوات من حالات الإغلاق والتراجع في التنمية وهو الآن مثقل بالأعداد الهائلة للأشخاص المصابين نتيجة المظاهرات المستمرة في إطار "مسيرة العودة الكبرى"^(٩٠).

(٨٤) "United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "2019 Humanitarian needs overview" تقديرات مجموعة التعليم.

(٨٥) اليونيسيف، دولة فلسطين: تقرير قطري حول الأطفال خارج المدرسة (القدس الشرقية، ٢٠١٨).

(٨٦) مساهمة الأونروا.

(٨٧) "United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "2019 Humanitarian needs overview"

(٨٨) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "2018–2020 Humanitarian response strategy – January–December 2019 humanitarian response plan", December 2018

(٨٩) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "2019 Humanitarian needs overview". (٩٠) المرجع نفسه.

١٠٩ - ويقدر معدل انتشار التقرم بـ ١٠ في المائة خلال عام ٢٠١٨ في غزة وقد بلغ أعلى مستوى لدى الأطفال في أسر اللاجئين والأسر المنخفضة الدخل؛ وثمة ٤٣٠ ٩٢ طفلا دون سن الخامسة معرضون بشكل خاص للتقرم، مع ١٠٠٠٠ حالة كساح، وحوالي ٣٦٠٠٠ طفل يعانون من الإسهال المائي أو الدموي، بسبب أزمة الصرف الصحي وتدهور إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة^(٩١).

١١٠ - ويترتب على قلة إمدادات الكهرباء وعدم إمكانية التنبؤ بها في قطاع غزة آثار شديدة على القطاع الصحي، مما يعرض حياة المرضى في المستشفيات والمستوصفات للخطر. ويشمل ذلك المرضى المعتمدين على آلات دعم الحياة في وحدات العناية المركزة، والمواليد المعرضين للخطر في الحاضنات والمرضى الذين يحتاجون إلى عمليات جراحية طارئة لإنقاذ حياتهم^(٩٢).

١١١ - ويزيد تدفق أعداد كبيرة من المصابين خلال مسيرة العودة الكبرى من الضغط على نظام الرعاية الصحية المهش أصلا، ويؤثر في قدرة القطاع الصحي عموما على توفير الخدمات للسكان. وفي المستشفيات، يجرح المرضى المصابون بجروح قبل الأوان لإفساح المجال للمرضى الجدد^(٩٣).

١١٢ - وإضافة إلى الأشخاص المعرضين بشدة للخطر أصلا الذين يعانون من اضطرابات شديدة أو معتدلة في مجال الصحة العقلية ويقدر عددهم بحوالي ٢١٠٠٠٠، يترتب على التطورات في غزة آثار في مجال الصحة العقلية وآثار نفسية اجتماعية، حيث يحتاج نحو ٥٢٠٩٨ شخصا، من بينهم ٢٦٠٤٩ طفلا، إلى الدعم في مجال الصحة العقلية وإلى الدعم النفسي الاجتماعي^(٩٤).

١١٣ - وتؤدي التجزئة على الصعيدين التشريعي والمادي للضفة الغربية إلى نشوء حواجز أمام حق الفلسطينيين في الصحة، وبخاصة من يعيشون في المجتمعات المحلية الضعيفة مثل المنطقة جيم، ومنطقة التماس والمنطقة H2 في الخليل. فليس لدى ثلث سكان هذه المناطق إلا إمكانية محدودة للحصول على الرعاية الصحية الأولية. ويتلقى ما مجموعه ١٣٥ مجتمعا محليا خدمات تقدمها عيادات متنقلة. وتعرق سياسات التخطيط التقييدية الجهود الرامية إلى إنشاء عدد أكبر من المرافق الدائمة لبعض المجتمعات المحلية^(٩٥).

ثالثا - الجولان السوري المحتل

١١٤ - يواصل الأمين العام تجديد التأكيد على صلاحية قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي قرر فيه المجلس أن قرار إسرائيل الخاص بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني دولي.

(٩١) مساهمة منظمة الصحة العالمية.

(٩٢) مساهمة منظمة الصحة العالمية.

(٩٣) مساهمة منظمة الصحة العالمية؛ و WHO Regional Office for the Eastern Mediterranean, "Gaza: waiting for treatment", 21 November 2018.

(٩٤) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "2019 Humanitarian needs overview"

(٩٥) مساهمة منظمة الصحة العالمية.

١١٥ - وأكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جديد، في قراره ٢٠١٨/٢٠، أن تشييد وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية وما يتصل بها من بني تحتية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، إنما هي أعمال غير قانونية وتشكل عقبة رئيسية تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعد استمرار إنشاء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل بمثابة نقل تقوم به إسرائيل لسكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها، وهو أمر محظور بموجب القانون الدولي الإنساني (انظر A/73/410، الفقرة ٦٣).

١١٦ - وشرد أو طُرد ٩٥ في المائة من سكان الجولان السوريين، وأزيل ٣٤٠ مجتمعا محليا عقب احتلال إسرائيل للإقليم الذي تبلغ مساحته ١٠٥٩ كيلومترا مربعا في عام ١٩٦٧^(٩٦). ويناhez عدد الإسرائيليين حالياً عدد السوريين في الجولان السوري المحتل، ولكن المساحة التي يعيش فيها السكان السوريون محصورة في جزء ضئيل من الأراضي. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٨، كان ٢٦١ ٢٦١ مستوطناً إسرائيلياً يعيشون في ٣٤ مستوطنة إسرائيلية في جميع أنحاء الجولان السوري المحتل وكانوا، إلى جانب الجيش، يسيطرون على ٩٥ في المائة من الأراضي؛ أما السوريون البالغ عددهم ٦٠٠ ٢٦٠ شخص فكانوا يعيشون في خمس قرى (انظر A/73/499، الفقرة ٨٣). ويتلقى المستوطنون الإسرائيليون الدعم من حكومة إسرائيل عن طريق حوافز مالية تصل إلى ١٢٠٠٠٠ دولار لكل أسرة وإنشاء مناطق سكنية وصناعية^(٩٧).

١١٧ - ولا تزال الشواغل المتعلقة بالحالة في الجولان السوري المحتل قائمة، حيث يواجه السكان السوريون مشاكل مستمرة بسبب الطابع التمييزي لسياسات الأراضي والإسكان والتنمية التي وضعتها السلطات الإسرائيلية (انظر A/73/410، الفقرة ٦٠).

١١٨ - وبسبب السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالتنظيم والتخطيط العمرانيين يكاد يكون من المستحيل على السوريين الحصول على تراخيص البناء. ويؤدي ذلك إلى تزايد اكتظاظ القرى وقلة الفرص المتاحة للتنمية، وكذلك المعوقات التي تعترض توسيع القرى لاستيعاب العدد المتزايد من السكان^(٩٨). وفي هذا السياق، أصدرت السلطات الإسرائيلية أكثر من ١٠٥٧٠ أمر هدم لمنشآت تعود إلى سوريين منذ عام ١٩٨٣^(٩٩).

١١٩ - ويسمح القانون الإسرائيلي للمستوطنات التي تتألف من ٤٠٠ منزل أو أقل بالتمييز ضد العرب السوريين من خلال تعديل عام ٢٠١١ لمرسوم الجمعيات التعاونية، الذي يحول اللجان المعنية بالقبول

Al-Marsad, "Parallel report to the United Nations Committee on Economic, Social and Cultural Rights: (٩٦) .Israel", 14 January 2019.

Al-Marsad, "Observations and topics to be included in the list of issues: on the occasion of the Human Rights Committee's 2018 review of the State of Israel's implementation of the International Covenant on Civil and Political Rights", 11 April 2018، وانظر أيضاً، إسرائيل، قانون تعديل مرسوم الجمعيات التعاونية (رقم ٨)، ٢٠١١-٥٧٧١.

(٩٨) مساهمة منظمة العمل الدولية.

Al-Marsad, "Parallel report to the United Nations Committee on Economic, Social and Cultural Rights: (٩٩) .Israel", 14 January 2019.

البت في أهلية مقدم الطلب للإقامة في المجتمع المحلي استنادا إلى ”التوافق مع النسيج الاجتماعي الثقافي“ أو ”الخصائص الفريدة لمدينة المجتمع المحلي“^(١٠٠).

١٢٠ - ومع الإمكانية المحدودة للغاية للحصول على فرصة عمل في بلدهم، يبحث الشباب السوريون في الجولان بصورة متزايدة عن العمل في إسرائيل أو في الخارج، مما يزيد من الضغط عليهم للحصول على الجنسية الإسرائيلية. وثمة شواغل من أن يؤدي ذلك إلى زيادة تعميق الاحتلال وترسيخه^(١٠١).

١٢١ - ولم يكن يعمل سوى ٤٣ في المائة من الأشخاص في سن العمل في عام ٢٠١٦. وبغض النظر عن التمسك القوي للسوريين بالأرض، ما انفك القطاع الزراعي يتراجع بسبب السياسات التمييزية المتعلقة بحقوق الحصول على المياه والأراضي. وتؤدي هذه السياسات إلى تدهور في نوعية المحاصيل، وبالتالي، في إمكانية تسويقها.

١٢٢ - وعندما يجد السوريون عملا، فهم يميلون إلى القبول بوظائف منخفضة الأجر تتجاوز مؤهلاتهم المؤهلات اللازمة لشغلها بكثير، بسبب غياب آفاق الحصول على فرص عمل أخرى^(١٠٢). وتميل المستوطنات في الجولان إلى الاستعانة بالمتعاقدين الذين يوظفون عمالا سوريين نظرا لأنه لا يتعين عليهم الحصول على كامل امتيازات الموظفين لعمالهم. ولا يوفر الكثير من هذه الشركات المتعاقدة استحقاقات مناسبة للعمال وهي تدفع أجورا منخفضة للغاية. ولا يتاح للسوريين في الجولان سوى القليل من البدائل عن هذا الهيكل (انظر A/73/499)^(١٠٣).

رابعا - الخاتمة

١٢٣ - لا يزال الاحتلال الإسرائيلي الطويل الأمد للأرض الفلسطينية والجولان السوري يؤثر تأثيرا ضارا على الأحوال المعيشية للسكان الفلسطينيين والسوريين، وكذلك على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة. والتأثير السلبي للاحتلال والسياسات والممارسات الإسرائيلية متعدد الطبقات، وتؤثر التداعيات التراكمية لذلك على مستقبل السكان الذين يعيشون في ظل الاحتلال.

١٢٤ - وتشير الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيكون من المستحيل تقريبا إذا لم تحدث تغييرات إيجابية جذرية في الظروف القائمة. فالقيود التي تفرضها إسرائيل، وتوسيع المستوطنات غير القانونية وغير ذلك من الممارسات لا تمنع التنمية في الأراضي المحتلة فحسب، بل تسبب أيضا أزمات إنسانية تقتضي تحويل الجهود الوطنية والدولية من التنمية إلى الإغاثة الفورية.

(١٠٠) Al-Marsad, "Observations and topics to be included in the list of issues: on the occasion of the Human Rights Committee's 2018 review of the State of Israel's implementation of the International Covenant on Civil and Political Rights", 11 April 2018، وانظر أيضا، إسرائيل، قانون تعديل مرسوم الجمعيات التعاونية (رقم ٨)، ٢٠١١-٥٧٧١.

(١٠١) مساهمة منظمة العمل الدولية.

(١٠٢) Al-Marsad, "Parallel report to the United Nations Committee on Economic, Social and Cultural Rights: Israel", 14 January 2019, para. 22.

(١٠٣) المرجع نفسه، الفقرة ٢٥.

١٢٥ - وتمثل أزمة التمويل التي تواجهها الأونروا عاملاً آخر لا يؤدي سوى إلى تفاقم أوضاع مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين يعيشون بالفعل في ظروف قاسية. ويكرر الأمين العام نداءه الموجه إلى المجتمع الدولي لضمان مواصلة الدعم الحيوي لحقوق اللاجئين الفلسطينيين والحفاظ على مستوى تمويل الأونروا في عام ٢٠١٩.

١٢٦ - وتؤدي حالات الإغلاق التي تفرض على غزة، وغير ذلك من التدابير التقييدية الإسرائيلية، وحالات التصعيد المتكررة وانخفاض التمويل المقدم من الجهات المانحة إلى نشوء حالة شديدة الصعوبة في غزة تتطلب إجراءات إضافية وفورية من جانب المجتمع الدولي.

١٢٧ - وتواصل إسرائيل الأخذ بسياسات وممارسات تتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويمكن أن يُعتبر بعض هذه الممارسات تمييزاً وقد يصل بعضها الآخر إلى درجة الترحيل القسري أو العقاب الجماعي للأشخاص المشمولين بالحماية، وهو ما يشكل خرقاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة ويُحظر بموجب القانون الدولي.

١٢٨ - ولا بد من امتثال القانون الدولي، مع الحرص على ألا يحظى أي طرف بالإفلات من العقاب وضمان العدالة والسلام لجميع الناس الذين يعيشون في المنطقة، بمن فيهم الفلسطينيون والسوريون الذين يعيشون في ظل الاحتلال.

١٢٩ - وتحافظ الأمم المتحدة على موقفها الثابت المتمثل في أن السلام الدائم والشامل لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حل يؤدي إلى وجود دولتين عن طريق التفاوض. وسيواصل الأمين العام كفالة أن تعمل الأمم المتحدة على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة الأراضي وتتمتع بمقومات البقاء، تعيش جنباً إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل آمنة، وتكون القدس عاصمة لكلا الدولتين، تمشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي.